محافظ كربلاء يعلن لـ (المدى)

كربلاء تشهد اعماراً كبيراً.. وما نقوم به يخضع للتخصيصات المالية

المشاريع والخدمات توزع بين المناطق دون تمييز وحسب الأولوية

كربلاء / المدى

محافظة كربلاء أطلقت عليها الصحافة عاصمة السياحة الدينية.المدينة التي إذا ما ذكرها المسلمون فان التاريخ يستحضر قيمه بكل معانيه الخلاقة ويكون عونا لهم إذا ما أرادوا الوصول إلى مرتبة الإيمان ودرجة الراحة النفسية..المدينة التي تحتضن رفات ريحانة رسول اللّه (ص) وبطل الإسلام ..المدينة التي وقعت على ترابها واقعة الطف التي اعتبرها البعض من غير المسلمين بداية للانتصار فتعلموا منها كيف يكونون مظلومين لينتصروا..

هذه المدينة التي شهدت اعنف مقاومة بوجه الطاغية في انتفاضة شعبان من عام ١٩٩١م شهدت حالات إهمال كبيرة ومقصودة من قبل النظام وكأنه ينتقم من أهلها ومن محبيها ولم تنفع تلك المحاولات التي جرت لأعمارها لأنها اقتصرت على مركز المدينة ولمساحة ضيقة تماما..فهل تستنهض كربلاء من جديد في العهد الذي أزاح الطاغية بفعل صبرهم وتضحيتهم وأرواح بنيهم؟توجهنا إلى السيد سعد صفوك المسعودي محافظ كربلاء واضعين أمامه أسئلة المواطنين التي جمعناها فكان معه هذا التحقيق.

فصل السلطات وخطوة البناء

بعد سقوط التمثال تغير نظام الحكم في العراق ومنها توزيع السلطات التي يعرفها المواطنون والتي لم يشعروا يوما انها قد طبقت في حياتهم..ولان العهد الجديد كان بحاجة إلى توضيح هذه السلطات فكانت السلطة القضائية قد أحكمت قبضتها منذ البداية وراحت تمارس سلطاتها بعيدا عن تدخلات السلطتين الأخريين.. فصدر قانون فصل بموجبه السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية..

سألنا السيد صفوك إن كان هذا الفصل يشكل عبئا أو إعاقة على سير العمل..فقال.. إن هذا الفصل جاء تطبيقا لقرار سلطة الائتلاف رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٤ الذي نظم بموجبه العلاقة بين مجالس إدارات المحافظات والمحافظين باعتبار إن المجالس هي هيئات تشريعية كما ورد ذلك في الفقرة ٢ من القسم الثاني والذي أعطى لمجالس المحافظات الأحقية في تحديد أولويات المحافظة بالنسبة للمشاريع وتعديل أي مشروع حتى الذي يرد في الموازنة السنوية..وهذا الإجراء جاء أيضا تطبيقا لتوجيهات الحكومة نحو للامركزية لكي تعطى لكل محافظة سلطات واسعة فيما بين التشريعية والتنفيذية..وأنا لا اعتبرها إعاقة لسير الأعمال بل هي خطوة نحو البناء ومشاركة القاعدة الجماهيرية المتمثلة بممثلي المجالس لمناقشة المشاريع واقرارها بمعنى إشراك المواطن من خلال مجالس المحافظات في السلطة ولكن وهذا هو الشيء المهم يبقى التنفيذ بيد المحافظ حيث إن الفقرة الأولى من القسم الثالث من القرار المذكور نصت على إن المحافظ هو المسؤول المدني الأعلى في المحافظة.

الإعمار والتخصيصات القليلة

شهدت كربلاء مشاريع عديدة نفذ بعضها وينتظر المتبقي موعده للتنفيذ..ولكن المواطن لا يرى إن هناك اعمارا بالمعنى الحقيقي..ويقول إن ما يجري على ارض الواقع يشمل أحياء لا تحتاج إلى اعمار بقدر حاجة أحياء أخرى تشكو الإهمال منذ سنوات..ويتساءل المواطن كذلك عن سبب الاستمرار بأعمار مركز المدينة كما كان يحدث في زمن النظام السابق دون الأحياء الأخرى؟..

يقول محافظ كربلاء..إن المدينة بالنسبة لنا واحدة لافرق بين هذا الحي أو ذاك على الإطلاق ولا هذه المدينة أو تلك..ولكن وكما تعلمون فان مركز المدينة يعد هو الوجه الذي يمثل دور كربلاء في عيون الزوار باعتبارها مدينة سياحية ودينية يزورها الملايين سنويا..أما بالنسبة لاختيار هذا الحي أو ذاك فان هذا الأمر منوط بالتخصيصات المالية وهي السبب الرئيس لتحديد نوعية ومكان تنفيذ المشاريع.. ولهذا السبب نضطر للقبول بتنفيذ مشروع معين لمنطقة معينة..وأضاف صفوك..من المهم أن يفهم المواطن إن المشاريع والخدمات توزع على المناطق دون تمييز وإنها في الوقت نفسه تقام على أساس الأولوية والحاجة والتخصيصات..التي وكما قلنا هي التي تعطينا دافعا لان نقوم بأعمال كبيرة..فبعض الأحياء تحتاج إلى مبالغ كبيرة لكي ننهض بها من ركام الإهمال..ولكن إذا ما حصلنا على تخصيصات اقل فليس من المناسب أن نقف عند حدنا بانتظار التخصيص بل نقوم بما هو متوفر لدينا لأننا يجب أن نعمل لنصل إلى مرحلة الطموح.وكربلاء ستشهد إعمارا لم يسبق له مثيل خاصة إذا ما استقر الوضع الأمني لأنها من المدن السياحية والمهمة في خارطة العراق الجديد.

إرباك العمل والتنسيق الجديد

كثيرا ما يحدث إرباك واضح في عمل دوائر الدولة وخاصة تلك التي تتصل بالخدمات..فعندما تقوم بلدية كربلاء مثلا بتبليط شارع ما تأتي بعدها دائرة أخرى وتقوم بحفر ما تم تبليطه لإنجاز أعمالها بعد حصول الدائرة الثانية على تخصيصات لاعمالها..وهنا يتساءل المواطن لماذا لا تكون هناك لجان مشتركة تقوم بعملية التنسيق بين هذه الدوائر لكي ينجز العمل دون إهدار الأموال نتيجة لتعارض الأعمال..

يجيب محافظ كربلاء..إن هذا ما كان يحدث سابقا..عندما كانت الدوائر تريد إثبات قدرتها على العمل وتريد في الوقت نفسه إنهاء ما يصلها من تخصيصات من قبل وزاراتها..الآن يضيف السيد صفوك.. هناك لجنة خاصة اسمها دراسة المشاريع في المحافظة وهي التي تقوم بعملية التنسيق بين كافة الدوائر المسؤولة عن الأعمال..وكذلك تقوم المحافظة بطلب التنسيق والتعاون فيما بين الدوائر كافة وخاصة المجاري والماء والكهرباء والبريد لكي يكون هناك عمل موحد وصحيح حتى لا تحدث هناك أضرار في بعض الأعمال.

الأحداث الأخيرة والتعويضات القليلة

بعد الأحداث التي شهدتها مدينة كربلاء من مواجهات مسلحة عنيفة تضررت بعض الدور والمحال التجارية والفنادق..وقد تقدم العديد من هؤلاء المتضررين بطلبات الحصول على تعويضات كما حدث في محافظة النجف..إلا انهم عادوا خالي الوفاض..وما زالوا ينتظرون من المحافظة أن تبت في أمر التعويضات..

يقول محافظ كربلاء انه تم تشكل لجنة برئاسة نائب المحافظ وعضوية أحد القضاة وممثل دائرة التسجيل العقاري والبلدية وعقارات الدولة لدراسة موضوع التعويضات للدور التي تعرضت إلى الأضرار خلال أحداث الشهر الرابع من عام ٢٠٠٤..وان اللجنة مستمرة بتسلم طلبات التعويض وستقوم بدفع التعويضات خلال الفترة القادمة..وهنا يجب أن نؤكد أمرا..ان التعويضات لا تشمل المباني الأخرى لقلة المبالغ المخصصة وإذا ما حصلنا على مبالغ إضافية ستوزع على جميع من تضرر من هذه المواجهات.

مشاريع فاشلة ومقاولون في القائمة السوداء

يدور حديث في شوارع كربلاء عن حصول قصور وإهمال وسرقات في حملات الإعمار التي حدثت في السابق وخاصة تلك التي جرت بعد سقوط النظام..ويتساءل المواطن إن كانت هناك لجنة لمتابعة وتدقيق جميع المشاريع التي نفذت للوقوف على حقيقة ما يدور في الشارع الكربلائي..

أجاب السيد صفوك..سابقا كانت تمنح المقاولات من قبل قوات التحالف وهذه القوات هي التي تقوم بالاتفاق مع المقاولين مباشرة وليس لدينا دخل في ذلك..ولكن بعد تسلم السلطة شكلت لجنة من مجلس إدارة المحافظة لدراسة المشاريع ومتابعة تنفيذها..وقد وضعنا فقرة في عقود المقاولات تلزم المقاولين بالصيانة خلال فترة محددة بعد الانتهاء من العمل كما امرنا الدوائر المختصة بالإشراف المباشر كل دائرة حسب اختصاصها على المشروع التابع لها لمراقبة التنفيذ..وأضاف محافظ كربلاء..لقد الزمنا بعض المقاولين بإعادة صيانة الأضرار التي اكتشفناها في المشاريع المنفذة من قبل قوات التحالف وقد أوقفنا التعامل مع بعض المقاولين الذين اثبتوا قصورا أو أنجزوا أعمالهم بصورة غير مطابقة للعقود الموقعة معهم ووضعناهم في القائمة السوداء وعدم منحهم أية عقود مستقبلا..

الأسعار والمدينة الأغلى في العالم

هناك ارتفاع حاد في الأسعار شمل كل شيء في المحافظة..حتى قال البعض من المواطنين إن مدينة كربلاء أصبحت أغلى مدينة في العالم..أغلى حتى من طوكيو..ويقول المواطنون إن سعر المتر الواحد فيها إن كان شراء أو إيجارا يفوق شراء افضل مكان في ميامي وطوكيو..ويضيفون إن الأسعار لا تجد لها من يتصدى لها أو يوقف زحفها نحو الارتفاع المستمر..إضافة إلى مشكلة ارتفاع أسعار الوقود التي أضحت أزمتها الشغل الشاغل لهم وهم لا يجدون حلولا تلوح في الأفق.

يقول محافظ كربلاء..إن أسعار المواد الغذائية أو الوقود مرتبطة أساسا بالواقع الأمني..فإذا ماعرفنا إن الأعمال الإرهابية التي تقوم بها عديدة منها ما هو مرتبط بالنظام السابق أو هي مدفوعة من دول لا تريد الاستقرار الأمني للعراق خوفا على مصالحها وخوفا من نجاح التجربة الديمقراطية حفاظا على قيادتها في السلطة..ويضيف السيد صفوك..نعم هناك ارتفاع في أسعار الوقود ولكن هذا متأت من شحة الوقود ذاته بسبب الأعمال الإرهابية التي تطال الصهاريج التي تحمل الوقود وتمنعها من الوصول إلى محطاتها..لذلك فان الأسعار ترتبط بالاستقرار الأمني ولا يمكن السيطرة عليها لأنها خاضعة لمبدأ العرض والطلب والوضع الأمني وهذه العوامل الثلاثة هي التي تحدد استقرار الأسعار أو ارتفاعها..أما في موضوعة الإيجارات والأسعار الأخرى..يقول المحافظ..فإنها خاضعة للقطاع الخاص وأيضا لمبدأ العرض والطلب ولان كربلاء مدينة سياحية فبالتأكيد ستكون أسعار عقاراتها عالية لان البائع يريد أن يربح وبالتالي فان المؤجر يبحث ايضا عن الربح وهذه معادلة خاضعة للسوق الحر ولا دخل للدولة فيها..

التجاوزات وحملات الإزالة

ظلت مدينة كربلاء كما في باقي المدن مسرحا للتجاوزات الكبيرة التي يقوم بها المواطن تحت أية حجة يراها مناسبة..ويقول المواطنون انهم لا يتحدثون عن تجاوزات البناء بل يطالبون بإزالة تجاوزات أصحاب السكلات التي انتشرت في كل الشوارع وحتى في الجزرات الوسطية ..مما جعل الدور السكنية المجاورة تتحمل ذرات الرمل والجص وأصوات تحميل الطابوق وحديد التسليح..وهناك تجاوزات من نوع آخر وهي تجاوزات أصحاب المحال التجارية والمطاعم الذين يقتطعون جزءا من الرصيف لبضاعتهم.حتى بات المواطن لا يستطيع السير بصورة صحيحة وخاصة النساء والأطفال. يقول محافظ كربلاء..إن هناك حملة مستمرة على رفع جميع التجاوزات التي حدثت داخل المدينة..وبإمكانكم أن تزوروا تلك المناطق التي كانت فيها (سكلات) وستجدون إنها رفعت وتم تنظيف المكان من مخلفات البناء..وسنأتي على بقية التجاوزات من هذا النوع في القريب العاجل..أما بخصوص تجاوزات أصحاب المحال والمطاعم فقد امرنا برفعها أيضا وان الزائر إلى مدينة كربلاء سيجد حتما مكانا لسيره وقد باشرت بلدية كربلاء بتنفيذ هذا الأمر بغية فرض حالة القانون..واعتقد إن الوصول إلى الحالة المرضية والقانعة تحتاج إلى تعاون المواطن ذاته لأنه اليد الثانية التي تبني معنا ونحن لا نريد أن نشغل ملاكاتنا بما هو غير ضروري أصلا فيما لو التزم المواطن بالقانون وعرف إن التجاوز مخالف له.

مركز إعلامي للصحفيين

سألنا المحافظ عن عدم اهتمام المحافظة بالجانب الإعلامي..وقلنا له إن المحافظة لم توفر ابسط مقومات العمل الصحفي وهي لا تتصل بالصحفيين لحضور مناقشاتها وندواتها ولم توفر لهم غرفة أو قاعة فيها أجهزة اتصالات وحواسيب وغيرها كما فعلت بعض المحافظات التي قامت بإنشاء مراكز إعلامية متكاملة بالتعاون مع المنظمات العالمية..

قال السيد صفوك..أولا إن بناية المحافظة ليست فيها أماكن فارغة لكي نتمكن من تفريغها إلى الإعلاميين..وأضاف..إننا نؤمن بدور الإعلام في هذه المرحلة ونحن نحاول أن نتدارك ما حصل من سيئات العهد الماضي..ولان الإعلام هو الحلقة المهمة في العمل وتوضيح الحقائق ولانه السلطة الرابعة فإننا سنقوم إن شاء الله ببناء اكبر مركز إعلامي في منطقة الفرات الأوسط وسوف نجهزه بكامل الأجهزة والمعدات المطلوبة بما فيها أجهزة الحاسوب والاتصالات الدولية والإلكترونية وغيرها وسوف نخصص لهم المكان الملائم واعتقد انه سيكون في الطابق الاسفل من مبنى المحافظة..وسنقوم بالتنفيذ في القريب العاجل.

اوقفنا التعامل مع عدد من المقاولين الذين اثبتوا قصوراً في تنفيذ العقود

التعويضات للمتضررين جراء الأحداث الأخيرة لا تشمل المباني لقلتها

أهالي ميسان... يعانون ضعف دور الشرطة في حل مشكلاتهم

ميسان / محمد الحمراني

منذ سقوط الدكتاتور والحكومة العراقية تسعى لبناء الأجهزة الأمنية وتصرف مبالغ طائلة لدعم الشرطة العراقية وخلق كوادر لديهم احساس عميق بالمسؤولية ولكن هل وصلت الحكومة العراقية إلى ما تريد؟.. (المدى) ومن أجل معرفة مدى فعالية الشرطة العراقية في محافظة ميسان.. التقت ببعض المواطنين للتعرف على آرائهم بخصوص هذا الموضوع.

قانون العشائر

هادي (مدرس) تولد ١٩٦٨ كان كلامه منفصلاً نوعاً ما وأراد ان يوضح بان لا فرق بين الشرطة القديمة والشرطة الجديدة فقال: ليس من السهل تقويم عمل الشرطة الآن.. لأننا لا نعرف دورهم بالضبط. وهل هم مركز لبعث الخوف وخلق المشاكل للمواطن.. كما كانوا في عهد صدام؟. أم اختلفت الصورة؟.. وما هو نوع الاختلاف؟ نحن نشاهد ذات الشرطة القدامى والضباط الذين كانوا يسحلون اولادنا في الشوارع، لانهم هربوا من جيش صدام.. كيف لنا ان نثق بأشخاص سبق لنا التعرف على اخلاقهم وافكارهم التي لا تؤمن بالله فكيف نريدها الآن ان تؤمن بالديمقراطية والتحرر الفكري ان افراد الشرطة العراقية الذين نشاهدهم في الشارع أو يتجولون بسيارات الشرطة الفارهة هم الصورة الأكثر هدوءاً من تلك الصاخبة والمتوحشة، التي كنا نشاهدها في زمن صدام. هكذا انهى (هادي) كلامه، نلتقي بشخص آخر.

ميثم (حلاق) تولد ١٩٦٠ خريج اعدادية الصناعة.. أثار في حديثه موضوع القانون العشائري الذي بدأ يفرض بالقوة من قبل المتنفذين عشائرياً فقال: من وجهة نظري ان الشرطة في مدينة العمارة لا تقوم بواجباتها بصورة جيدة فالكثير من المشاكل والكوارث تحصل على مقربة أمتار من مراكز الشرطة ولكنهم (يغلسون) عنها وهذا ما اسهم في فقدان بريق السلطة.. فالمواطن بإمكانه الآن ان يضرب أي شرطي في الشارع.. وهذا ما لم يكن سابقاً.. إضافة لذلك اغلب الشكاوى التي لدى المراكز لا تقوم الشرطة بالتحري عنها وهناك نسب كثيرة من الجرائم تدون ضد مجهول ولم يعاقب اغلب المسيئين والمنحرفين حولنا وأصبحت السلطة الأولى ليست لقانون الدولة.. انما للعشيرة والتي ستحيلك إلى قانون يدعى قانون العشائر ولا أحد يعلم من وضع هذا القانون ونحن كمواطنين. في هذا الوضع المتخلخل نبحث عن سلطة الدولة والقانون المدني.

افراد الشرطة القدامى

ايمان (مهندسة) تولد ١٩٥٧ كان رأيها كما يلي: انا لا اتحسس أي دور للشرطة في محافظة ميسان وأغلبهم من الريفيين، الذين لا يعرفون مهمة الشرطة الحقيقية وكل ما يعنيهم هو الحصول على رواتب ولا يتدخلون بأي نزاع لانهم يخافون من المشاكل العشائرية. وهذا ما جعل المجرمين يصولون ويجولون من دون أي رادع.. نحن الآن نريد من يوفر لنا الأمان ونشعر بأن الشرطة غير متمكنة من الوقوف في وجه اللصوص وقطاع الطرق. هكذا انتهى كلام أيمان ومن اجل معرفة أفكار أصحاب الاختصاص ومعرفة ملاحظاتهم التي في الأغلب تكون دقيقة التقينا مع احد ضباط الشرطة المتقاعدين والذي فضل عدم ذكر اسمه فقال: حقيقة انا أثق بعمل اغلب الشرطة القدامى.. فهم من خريجي كلية الشرطة ولديهم دراية كافية باساليب التحقيق الحديثة ومدربين ميدانيا بصورة جيدة ولكن على ما اعتقد بان الخلل يكمن في الشرطة الجدد ومن ضمنهم الضباط من أصحاب الرتب الفخرية فالشرطة في اغلب دول العالم تدرس كعلم وليس من السهل ان يعمل فيها أشخاص كل ما يجيدونه اطلاق الرصاص.. الشرطة الآن تحتاج إلى دورات تثقيفية لتزداد خبرتهم وليتوسع افق الذكاء لديهم ويتمرنون على العمل البحثي.. انا اقترح على وزارة الداخلية ان تهتم بالضباط من أصحاب الكفاءة والعلمية، لانهم وحدهم بعد ذلك سيسعون لخلق أجهزة شرطة نزيهة وحازمة في قراراتها كان كلام ضابط الشرطة المتقاعد يحتوي على بعض الرموز والنصائح في ذات الوقت وتكلم بعمومية عن الموضوع على الرغم من انه كان منحازاً إلى الشرطة القدامى.

تصفية حسابات

ان اختفاء نقاط الشرطة الثابتة في مفترقات الطرق أو قرب الأسواق الشعبية يحسس المواطن بفقدان الأمان وعلى مديرية شرطة محافظة ميسان اقناع مواطنيها بانها موجودة ولها القدرة على حمايتهم وتعقب المجرمين.. اينما كانوا وتقديمهم إلى العدالة.. ان الحديث من خلف المكاتب الفارهة، لم يعد مجديا ومن لم يجد نفسه قادراً على توفير الأمان للمواطن يجب ان يعترف بذلك لعل هناك من ينوب عنه قبل أنت تصبح مدينة العمارة ساحة لتصفية الحسابات.